

تفسير السعدي

@ 234 @ أنه قال لبني إسرائيل : ! 22 ! . ! 2 ! 2 ! الكتاب العظيم ، المتمم للتوراة . ! 2 ! 2 ! يهدي إلى الصراط المستقيم ، ويبين الحق من الباطل . ! 2 ! 2 ! بتثبيتها والشهادة لها ، والموافقة . ! 2 ! 2 ! فإنهم الذين ينتفعون بالهدى ، ويتعظون بالمواعظ ، ويرتدعون عما لا يليق . ! 2 ! 2 ! أي : يلزمهم التقيد بكتابهم ، ولا يجوز لهم العدول عنه . ! 2 ! 2 ! . ^ (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزلنا ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن لا تلتزموا به في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون * وأن احكم بينهم بما أنزلنا ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزلنا إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون * أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) ^ يقول تعالى : ! 2 ! 2 ! الذي هو القرآن العظيم ، أفضل الكتب وأجلها . ! 2 ! 2 ! أي : إنزالا بالحق ، ومشتملا على الحق ، في أخباره ، وأوامره ، ونواهيته . ! 2 ! 2 ! ، لأنه شهد للكتب السالفة ، ووافقها ، وطابقت أخباره أخبارها ، وشرائعه الكبار شرائعها ، وأخبرت به ، فصار وجودها مصدقا لخبرها . ! 2 ! 2 ! أي : مشتملا على ما اشتملت عليه الكتب السابقة ، وزيادة في المطالب الإلهية ، والأخلاق النفسية . فهو الكتاب الذي يتبع كل حق جاءت به الكتب فأمر به ، وحث عليه ، وأكثر من الطرق الموصلة إليه . وهو الكتاب الذي فيه نبأ السابقين واللاحقين . وهو الكتاب الذي فيه الحكم ، والحكمة ، والأحكام ، الذي عرضت عليه الكتب السابقة . فما شهد له بالصدق ، فهو المقبول ، وما شهد له بالرد ، فهو مردود ، قد دخله التحريف والتبديل . وإلا ، فلو كان من عند الله ، لم يخالفه . ! 2 ! 2 ! من الحكم الشرعي ، الذي أنزله الله عليك . ! 2 ! 2 ! أي : لا تجعل اتباع أهوائهم الفاسدة المعارضة للحق ، بدلا عما جاءك من الحق ، فتستبدل الذي هو أدنى ، بالذي هو خير . ! 2 ! 2 ! أيه الأمم ! 2 ! 2 ! أي : سبيلا وسنة . وهذه الشرائع التي تختلف باختلاف الأمم ، هي التي تتغير بحسب تغير الأزمنة والأحوال ، وكلها ترجع إلى العدل ، في وقت شرعتها . وأما الأصول الكبار ، التي هي مصلحة وحكمة في كل زمان ، فإنها لا تختلف ، فتشرع في جميع الشرائع . ! 2 ! 2 ! تبعا لشرعة واحدة ، لا يختلف متأخرها ولا متقدمها . ^ (ولكن ليبلوكم فيما آتاكم) ^ فيختبركم ، وينظر كيف تعملون ، ويبتلى كل أمة بحسب ما تقتضيه حكمته ، ويؤتى كل أحد ما يليق به ، وليحصل التنافس بين الأمم . فكل

أمة تحرص على سبق غيرها ، ولهذا قال : ! 2 2 ! أي : بادروا إليها ، وأكملوها ، فإن الخيرات الشاملة لكل فرض ومستحب ، من حقوق الله ، وحقوق عباده ، لا يصير فاعلها سابقا لغيره ، مستوليا على الأمر ، إلا بأمرين : المبادرة إليها ، وانتهاز الفرصة ، حين يجيء وقتها ، ويعرض عارضها ، والاجتهاد في أدائها ، كاملة على الوجه المأمور به . ويستدل بهذه الآية ، على المبادرة لأداء الصلاة وغيرها ، في أول وقتها . وعلى أنه ينبغي أن لا يقتصر العبد على مجرد ما يجزي في الصلاة وغيرها من العبادات ، من الأمور الواجبة . بل ينبغي أن يأتي بالمستحبات ، التي يقدر عليها ، لتتم وتكتمل ، ويحصل بها السبق . ! 22 ! الأمم السابقة واللاحقة ، كلهم سيجمعهم الله ، ليوم لا ريب فيه . ! 2 2 ! من الشرائع والأعمال . فيثيب أهل الحق والعمل الصالح ، ويعاقب أهل الباطل ، والعمل السيئ . ! 2 2 ! هذه الآية هي التي قيل : إنها ناسخة لقوله : ! 2 2 ! . والصحيح : أنها ليست بناسخة ، وأن تلك الآية تدل على أنه صلى الله عليه وسلم مخير بين الحكم بينهم ، وبين عدمه ، وذلك لعدم قصدهم بالتحاكم للحق . وهذه الآية تدل على أنه إذا حكم ، فإنه يحكم بينهم بما أنزل الله ، من الكتاب والسنة . وهو القسط الذي تقدم أن الله قال : ! 2 2 ! . ودل هذا ، على بيان القسط ، وأن مادته هو ما شرعه الله من الأحكام فإنها المشتملة على غاية العدل والقسط ، وما خالف ذلك ، فهو جور وظلم . ! 2 2 ! كرر النهي عن اتباع أهوائهم لشدة التحذير منها . ولأن ذلك ، في مقام الحكم والفتوى ، وهو أوسع ، وهذا في مقام الحكم وحده . وكلاهما ، يلزم فيه أن لا يتبع أهواءهم ، المخالفة للحق ، ولهذا قال : ! 2 2 ! أي : إياك والاعتراض بهم ، وأن يفتنوك ، فيصدوك عن بعض ما أنزل الله إليك . فصار اتباع أهوائهم سببا موصلا إلى ترك الحق الواجب ، والفرض اتباعه . ! 2 2 ! عن اتباعك ، واتباع الحق ! 2 2 ! أن ذلك عقوبة عليهم و ^ (أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض